TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/11
TD/B/COM.2/EM.3/3
22 April 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

تقرير اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وأبعادها الإنمائية

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨

المحتويات

الصفحة

أولا- الاستنتاجات المتفق عليها ٢
ثانيا- موجز الرئيس ٣
ثالثا- المسائل التنظيمية ٩

المرفق

الحضور ١١

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها[1]

١- استعرض اجتماع الخبراء اتفاقات الاستثمار الاقليمية والمتعددة الأطراف عملاً بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩(ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" وذلك بغية تحديد وتحليل ما يترتب في التنمية من آثار على المسائل المتصلة بإطار ممكن متعدد الأطراف للاستثمار. وركز الاجتماع على أهداف الصكوك الإقليمية والمتعددة الأطراف، ومسألة تعريف الاستثمار في اتفاقات الاستثمار القائمة، مولياً اهتماماً خاصاً لبعدها الإنمائي. وناقش الاجتماع هذه الموضوعات مناقشة واسعة.

٢- وفيما يتعلق بمسألة التعريف، بحث اجتماع الخبراء بصفة خاصة المزايا والسلبيات التي تترتب في التنمية على التعاريف العامة والضيقة لـ "الاستثمار". وخلص الاجتماع إلى اعتبار هذه الشروط مثاراً لأسئلة صعبة ومعقدة هي في الوقت نفسه ذات أهمية بالغة لأنها تترابط مع جميع الشروط الأخرى وتحدد نطاقها. وسلّم اجتماع الخبراء بأهمية تطوير قاعدة من المعرفة بتجربة البلدان في أنواع مختلفة من أنواع التعريف، وأوصى بوجوب أن تقوم الأمانة بإعداد تحليل لهذه الشروط الواردة في اتفاقات استثمار دولية.

٣- ولاحظ اجتماع الخبراء أن التنمية تشكل هدفاً هاماً من أهداف اتفاقات الاستثمار الدولية. وما زال إيجاد طريقة لبلوغ هذا الهدف يعتبر مسألة حاسمة تحتاج إلى مزيد من الدراسة. ورأى الخبراء أنه يمكن الاضطلاع بمزيد من العمل بهدف توضيح الأبعاد الانمائية التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند صياغة اتفاقات استثمار دولية.

٤- وبغية المساعدة في توضيح المسائل المعقدة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، رأى اجتماع الخبراء أيضاً أنه يجوز الاستماع إلى جميع المساهمين المعنيين وذلك بغية إلقاء مزيد من الضوء على أوجه الترابط بين اتفاقات الاستثمار الدولية وبين النمو والتنمية الاقتصاديين.

---

(١) كما اعتمدها اجتماع الخبراء في جلسته العامة الختامية التي عقدت في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

ثانياً - موجز الرئيس

١- نُظمت مناقشات اجتماع الخبراء للبند ٣ من جدول الأعمال بحسب الموضوعين التاليين:

(أ) أهداف اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف والاهتمام ببعدها الإنمائي خصوصاً؛

(ب) تعريف الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الاقليمية والمتعددة الأطراف.

ألف- أهداف اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف، والاهتمام ببعدها الإنمائي خصوصاً

٢- لاحظ الأمين العام للأونكتاد في كلمته الافتتاحية أن عدد اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف قد زاد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، وشدَّد على أهمية إبقاء البعد الإنمائي في البال عند معالجة هذه الاتفاقات. وذلك يعني أن ضمان جني منافع ملموسة يستوجب مراعاة اتفاقات الاستثمار الدولية لما يمكن أن يسمى معايير "مؤاتية للتنمية". وينبغي لهذه المعايير أن تحدد أولاً كيف يمكن لأطر الاستثمار أن تعزز اندماج البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي على نحو منصف بتيسير زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة واسعة من البلدان النامية، وأن تحدد ثانياً كيف يمكن لأطر الاستثمار أن تساعد البلدان في تعظيم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل أي آثار سلبية لهذا الاستثمار إلى حدها الأدنى. ومن المفيد بصفة خاصة التعلُّم من التجارب الفعلية للبلدان التي وقعت مؤخراً اتفاقات استثمار دولية. ومن المؤشرات الهامة مؤشرات لا تقتصر فقط على كمية الاستثمار الذي يرد بموجب هذه الاتفاقات بل تشمل أيضاً نوعية هذا الاستثمار. وأكد الأمين العام ضرورة تجنب نشوء فجوة بين المنظمات الدولية والحكومات العاملة لوضع اتفاقات استثمار دولية من جهة وبين فئات المجتمع المدني التي تأثرت بهذه الاتفاقات (وتشمل هذه الفئات المؤسسات التجارية المحلية والهيئات الاجتماعية والبيئية) من جهة أخرى.

٣- وبدأ الاجتماع بعقد فريق مناقشة للموضوع المعنون "كيف يمكن تنظيم اتفاقات استثمار اقليمية ومتعددة الأطراف تنظيماً يخدم الاهداف الانمائية؟". وفي افتتاح هذه المناقشة، لاحظ السيد أ. ف. غانيسان أن البلدان النامية ترغب في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم المنافع التي تستمد منه وتشجع في الوقت نفسه، بل تحمي عند الاقتضاء، المشاريع المحلية بهدف تعزيز القدرات الاقتصادية والتكنولوجية المحلية. وأشار إلى أن معظم اتفاقات الاستثمار الدولية لم تحل دون قيام البلدان المضيفة بوضع سياساتها الخاصة بها في مجال قبول المستثمرين الأجانب؛ وعلى هذا الأساس بالذات ضمنت هذه البلدان معاملة وحماية الاستثمارات بعد دخولها. وفي معرض وصف الأهداف الإنمائية للأحكام المتصلة بالاستثمار في اتفاقية لومي، أكد السيد ف. هامبرغر ضرورة نقل التكنولوجيا على أساس مستدام. ولاحظ أن تكوين رأس المال المحلي يعتبر شرطاً هاماً مسبقاً لكسب ثقة المستثمرين وأن التدريب وبناء القدرة يتعين توفيرهما بغية إيجاد بيئة مؤاتية للاستثمار. وينبغي للاستثمار المؤاتي للتنمية أن يقوم على أساس من القواعد الشفافة التي توازن بين مزايا والتزامات الأطراف المتعاقدة. ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار هموم الشركاء من البلدان النامية وذلك من خلال شروط الضمان، والفترات الانتقالية، والشروط المحدَّدة التي تكفل الاندماج التدريجي

للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأما السيد س. فاسوكافانيتش فقد قارن بين المبادئ قيد التفاوض لمنطقة الاستثمار لرابطة دول جنوب شرقي آسيا وبين مبادئ الاستثمار غير الملزمة التي اعتمدها في عام ١٩٩٤ منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، مشدداً في هذه المقارنة على أهدافهما الإنمائية. ولاحظ ضرورة وجود فترة انتقالية للبلدان النامية التي تدخل في نظام حرّ للتجارة والاستثمار، وأشار الى أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني في إطار منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ بوصفها أنشطة تعكس الحاجة الى التكيف قبل التحرير. وبحث السيد ج. بوبلانو البعد الإنمائي للاتفاق العام بشأن التجارة والخدمات ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، مشدداً على دور البلدان النامية في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة والخدمات وما يترتب على ذلك من تأكيد على التحرير التدريجي، وتعزيز القدرات الخدمية المحلية، وزيادة الصادرات من البلدان النامية.

٤- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، برزت عدة مواضيع وأثيرت نقاط محددة. وكان هناك اتفاق واسع بشأن عدد من القضايا بالرغم من اختلاف الآراء بشأن قضايا أخرى. واتفق الرأي بوجه عام على اعتبار أن الاتفاقات الدولية في حد ذاتها، مهما كانت مؤاتية للمستثمرين، لا يمكن أن تضمن زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالشروط المسبقة من اقتصادية وغير اقتصادية للاستثمار هي ذات أهمية أكبر في التأثير في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الجزء الأكبر من مناقشة الأهداف فقد ركّز على التحرير وعلى مداه وتوقيته. ورأى العديد من الخبراء أن التحرير لا غنى عنه، ولكنهم أعربوا عن القلق إزاء أثر هذا التحرير في اقتصادات البلدان النامية وشركاتها المحلية. ولذلك سُلِّم بوجوب أن يكون تنفيذ التحرير تدريجيا على الصعيدين الوطني والدولي رغم تنوع الآراء بشأن التتابع الدقيق أو المراحل الدقيقة في عملية التنفيذ، والتدابير والأدوات المحددة التي يتعين استخدامها في ذلك. وقد أظهرت الممارسة الأخيرة في مجال الترتيبات الانتقالية والاستثناءات الواردة في اتفاقات دولية محددة أنه من الممكن مواجهة تنوع الحالات والمستويات الإنمائية في الترتيبات الدولية من خلال استخدام هذه الطرق. وشدّد بضعة خبراء على ضرورة احترام ما تختاره البلدان المتلقية لرأس المال والتكنولوجيا (البلدان المضيفة) من سياسات في هذا المجال وعلى ضرورة زيادة المرونة في أي اتفاق استثمار دولي، هذا الاتفاق الذي ينبغي له أن يضع في الاعتبار الحاجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً. وجرى التشديد أيضاً على الحاجة الى سياسات وطنية مناسبة في البلدان المضيفة والى آليات تعويض لمواجهة الآثار السلبية الممكنة الاجتماعية أو غير الاجتماعية التي تترتب على التحرير.

٥- وأما مسألة المعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر فكانت موضع مناقشة واسعة. فرأى بعض المندوبين أنه ينبغي للمعاملة الوطنية بالتأكيد أن تشمل دخول الاستثمارات ومعاملتها بعد دخولها حتى ولو كانت تخضع لاستثناءات أو "قوائم سلبية". وتساءل خبراء آخرون عما اذا كان من المناسب للحكومات المضيفة أن تعامل الشركات الأجنبية معاملة وطنية حتى بعد دخولها لأن الحكومة تُحرم عندئذ من قدرتها على مساعدة المشاريع المحلية في النجاح في مواجهة منافسيها الأجانب. وشددوا على ضرورة أن تكون الحكومة المضيفة قادرة على تطبيق سياساتها في حالات محددة وألا تقدم ضمانات الحماية إلا للاستثمارات التي دخلت بلدها بالفعل. ونشأت أيضاً بعض الاختلافات في الرأي بشأن مسألة استخدام شروط الأداء. فرأى بعض الخبراء أن هذه الشروط تشكّل أداة قيمة من أدوات السياسة الاقتصادية في البلدان المضيفة، بينما رفض آخرون هذه الشروط باعتبارها تدخلاً لا داعي له في السوق، وأشاروا الى أن بعض شروط الأداء مشمولة في إطار الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وشدّد العديد من الخبراء على

الحاجة الى وجود إطار مؤسسي وقانوني مستقر وشفاف في البلدان المضيفة وذلك رغم تساؤل بعض الخبراء عما اذا كان من الممكن ايجاد ذلك الإطار قبل بروز آثار التحرير المطلق. وأخيراً قبل معظم الخبراء بوجود الحاجة الى قواعد للمنافسة، والممارسات التجارية التقييدية والحوافز، وحماية البيئة، باعتبارها عوامل مكملة للتحرير ولا تتعارض معه بأي شكل من الأشكال. وأكد عدد من الخبراء أن مدى كون اتفاق الاستثمار الدولي مؤاتياً للتنمية يعتمد على عوامل عديدة، لا سيما مدى وضوح الأهداف الانمائية لا في الديباجة فحسب بل أيضا في متن الاتفاق ونطاقه، وفي أحكامه الخاصة، وفي الطرق التي يضع بها في الاعتبار تنوع الحالات والظروف في بلدان مختلفة.

٦- وباختصار، ينبغي أن يُلاحظ أن اتفاقات الاستثمار الاقليمية والمتعددة الأطراف القائمة أفادت في إدخال التوازن على مصالح البلدان المعنية. فرغم أن التحرير يبدو أمراً لا غنى عنه، فإن روحه وسرعته يمكن أن يتباينا من بلد إلى آخر وتظل البلدان المضيفة مسؤولة عن تنميتها.

باء - تعريف الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف

٧- أدرك عدد من الخبراء صعوبة وتعقد الشروط المتعلقة بالتعاريف الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية. فهذه الشروط مترابطة مع جميع الشروط الأخرى ومحددة لنطاقها. وعُني جزء كبير من المناقشة بمزايا وسلبيات التعاريف الواسعة والضيقة "للاستثمار" انطلاقاً من منظور إنمائي. وذُكر أن التعريف الأكثر شيوعاً يشمل "كل أنواع الموجودات" رغم أن بعض الخبراء تساءل، من منظور إنمائي، عن صواب إدراج أنواع معينة من أنواع الموجودات مثل حافظات الاستثمار، والأشكال غير السهمية للاستثمار، والموجودات غير التجارية والموجودات غير المنظورة، لا سيما في الاتفاقات التي تحرر دخول الاستثمار. وفي الوقت نفسه، رأى خبراء آخرون أن كل نوع من أنواع الاستثمار يُحتمل أن يساهم في التنمية وأن التعريف الضيق، لا سيما في اتفاق متعدد الأطراف، قد لا يوفر المرونة الكافية على مر الزمن. وذُكرت أيضاً بعض الصعوبات العملية في التمييز بين أنواع مختلفة من أنواع الاستثمار.

٨- وتناول النقاش أيضا الترابط بين التعاريف والشروط الأخرى الواردة في اتفاقات الاستثمار. ولوحظ على سبيل المثال أن الشواغل التي تثيرها التعاريف الواسعة للاستثمار يمكن معالجتها من خلال إيراد شروط في النصوص التنفيذية. غير أن عددا من الخبراء علق بالقول إن هذه الشروط اللازمة في الاتفاق المتعدد الأطراف يمكن أن تؤدي إلى تعقيد لا لزوم له، لا سيما عندما يُوضع في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية في البلدان والسياسات الإنمائية لكل بلد. ولذلك ذكر أن هناك حاجة إلى إيجاد قاعدة من المعرفة لتجربة كل بلد من البلدان في مجال تعريف الاستثمار.

٩- وباختصار، ينبغي ملاحظة الطابع المعقد لمسألة التعاريف، كما ينبغي ملاحظة أهمية دراسة هذه المسألة بمزيد من التفصيل من جانب الأمانة.

جيم- خلاصة مركبة أعدها الرئيس

١٠- بدا اتفاق واسع على اعتبار الهدف النهائي لاتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة هو تعزيز المزيد من تدفقات الاستثمار بين البلدان الموقعة على هذه الاتفاقات أولا، وهذا من شأنه أن يساعد البلدان على تعزيز قطاعات الشركات لديها تعزيزا يمكن هذه البلدان في النهاية من الانفتاح على بلدان أخرى من البلدان غير الأطراف في هذه الاتفاقات. والعناصر الحاسمة في الاتفاقات القائمة تشمل عدم التمييز، وانفتاح الصناعات، والمعاملة المنصفة في إطار سيادة القانون، وإدراك طبيعة التنمية واختلاف مراحلها في سائر البلدان الموقعة على هذه الاتفاقات.

١١- ورأى جميع المشاركين سلامة الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل مساعد في النمو الاقتصادي والتنمية. وسلّموا بأن اتفاقات الاستثمار في حد ذاتها ووحدها لا تزيد تدفق الاستثمار عبر الحدود. وتعتبر بيئة الاستثمار عاملا حيويا في اجتذاب الاستثمارات. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه البيئة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وسيادة القانون، ووجود إطار مؤسسي وتنظيمي قوي يوفر الحماية للملكية الفكرية والحماية من المصادرة غير النزيهة، وآليات تسوية المنازعات. وهذه هي جميع القضايا الحاسمة في نظر المستثمرين سواء أكانت هناك اتفاقات استثمار أم لم تكن.

١٢- واعتُرف باتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف عاملا إضافيا، أي بعداً جديداً في معادلة الاستثمار. غير أنه ينبغي لهذه الاتفاقات أن تشجع التحرير المؤاتي للتنمية. وكان هناك تقبل عام لاعتبار أن المرجو هو النمو والتنمية المستدامين، على أن تقوم جميع الفعاليات، من مستثمرين أجانب، ومستثمرين محليين، وحكومات مضيفة، وحكومات البلدان المصدرة لرأس المال والتكنولوجيا (البلدان الأم)، مسؤولة عن ضمان أن تؤدي التنمية المستدامة إلى منافع للجميع في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

١٣- غير أن بلداناً متقدمة النمو وبلداناً نامية نادت بوجوب ألا يقوِّض التحرير حقوق المستثمرين المحليين، أو يحرمهم من الفرص في اقتصادات بلدانهم. وقد لا يكون المستثمرون المحليون قادرين على منافسة المستثمرين الأجانب حتى إذا كان المستثمرون الأجانب شركات متوسطة الحجم من بلدان ذات اقتصادات كبيرة متقدمة النمو. وفي هذا الصدد، لوحظ أن مكافحة الممارسات المناهضة للتنافس والقضايا المتصلة بنقل التكنولوجيا وبالتزامات المستثمرين كثيرا ما تصبح من القضايا الحرجة. ومن الضروري أن تضع الاتفاقات الدولية في الاعتبار هذه الجوانب الحساسة.

١٤- وأما إيجاد "ملعب ممهَّد" فاعتبر نهجاً سليماً طالما كان يعني أن الجميع يخضعون للقواعد نفسها، وأن لجميع اللاعبين وضع واحد، وأنهم يستطيعون بالتالي الاستفادة مما يوفره هذا الملعب الممهد. وفي هذا السياق، جرى التسليم بأن سرعة عملية التحرير وتقسيمها إلى مراحل تدريجية كان لهما حتى الآن دور حاسم في النجاح في إبرام اتفاقات استثمار إقليمية ومتعددة الأطراف. ولوحظ أن اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف نجحت في أن تضع في الاعتبار الحاجات والمصالح الخاصة للبلدان التي وقعت عليها والتي تمر في مراحل مختلفة من مراحل التنمية الاقتصادية. وكان قد اتُّفق على القبول بمعاملة خاصة تضع الفوارق بين البلدان في اعتبارها، وقد عززت هذه المعاملة وراعت المسؤوليات التنظيمية لكل حكومة بمفردها. وهذه المعاملة كان لها دور حاسم يتمثل فيما أتاحته من وقت للبلدان لوضع قوانين وقواعد وأنظمة

مناسبة لضمان استفادة جميع اللاعبين من المبادرات. واتفق على وجوب أن تسعى جميع اتفاقات الاستثمار الدولية إلى إيجاد حالة تعود بالنفع على جميع الأطراف، وعلى وجوب ألا تكون تدفقات الاستثمار الدولية مكسباً لبعض الأطراف وخسارة لأطراف أخرى. وينبغي لسياسة جلب الازدهار للجار بدلا من إفقاره أن تكون الهدف الرئيسي الذي يدفع اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف، وينبغي لهذه السياسة أن تقترن بالاعتراف بأن هدفي النمو والتنمية لجميع الأطراف يشكلان الأساس لهذه المبادرات الاستثمارية.

١٥- وباختصار، ذكر أن الهدف النهائي لاتفاقات الاستثمار الدولية هو النمو والتنمية. وفي سبيل بلوغ ذلك الهدف، فإن أطر الاستثمار المستقرة والشفافة، التي يمكن التنبؤ بها والتي وفرت أيضا الأمن للاستثمارات، ساعدت في اجتذاب تدفقات الاستثمار التي يمكن أن تساهم في العمالة، ونقل التكنولوجيا، والكفاءة والقدرة التنافسية، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بهدف الاستفادة من منافع العولمة وتعزيز القدرات المحلية. وهذه الأهداف يمكن خدمتها خدمة أكبر بالتحرير التدريجي المؤاتي للتنمية الذي يتم في الوقت المناسب وبالمعدل المناسب وبالمرونة المناسبة مثل السماح بمعاملة البلدان النامية معاملة خاصة تراعي الفوارق بينها، وتقديم الضمانات، والاستثناءات، والقيود، وأحكام التحوط، وأسلوب المراحل، ووضع تنوع القدرات والظروف الوطنية في الاعتبار. ومن الضروري أن يقترن التحرير بسياسات اقتصادية محلية سليمة ومتماسكة، وإيجاد نظم قضائية فعالة، وتعزيز سيادة القانون واحترام المسؤولية التنظيمية للحكومات. وتعزيز الهدف الإنمائي يستلزم أيضا إيلاء الاهتمام للتدابير التي تضمن سير السوق على نحو فعال، وذلك خصوصا من خلال مكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة (بما في ذلك تسعير التحويل) من قبل الشركات، وتعزيز نقل التكنولوجيا، ومسألة التزامات المستثمرين، واستخدام حوافز الاستثمار. وإضافة إلى ذلك، فإنه من الضروري رؤية ترتيبات الاستثمار في السياق الأوسع للاتفاقات الدولية الأخرى وفي سياق السياسات الأعم للاقتصاد الكلي والعوامل الأساسية التي تحدد تدفقات الاستثمار.

١٦- وللمساعدة في إيجاد فهم أفضل للقضايا التي ينطوي عليها ذلك، اقتُرح أن تقوم أمانة الأونكتاد بما يلي:

(أ) إعداد مجموعة معايير لاعتبار الاستثمار مؤاتيا للتنمية وتحديد سبل ووسائل لتطبيق هذه المعايير في وضع اتفاقات استثمار دولية؛

(ب) دراسة المبادرات والجهود الإنمائية والتطلعات والاستراتيجيات لدى اللاعبين الرئيسيين في مجال الاستثمار الدولي وهم المستثمرون الأجانب، والبلدان الأم، والبلدان المضيفة، والمستثمرون المحليون وجعل ذلك شفافاً من خلال الحوار وغيره من الآليات المناسبة.

١٧- وسلّم بأن مسألة التعريف هي مسألة تقنية إلى حد بالغ في طبيعتها. فالعديد من اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف تستخدم تعاريف وُضعت تلبية لتطلعات وحاجات محددة لدى الدول الموقعة عليها. أما سعة نطاق التعاريف بصدد اتفاقات حماية الاستثمار وضيق هذه التعاريف بصدد التحرير فيؤكدان الطابع المعقد لهذه المسألة. واقتُرح أن تضع أمانة الأونكتاد تجميعا وتحليلا للتعاريف الواردة في الاتفاقات القائمة وذلك كي يمكن أن يصبحا مرجعاً في المستقبل لمن يقومون بصياغة اتفاقات استثمار إقليمية ومتعددة الأطراف.

١٨- ومعظم المشاركين إن لم يكن كلهم أخذوا بالرأي القائل إن الاجتماع حقق نجاحا عظيماً. فمناقشة بنود موضوعية ذات أهمية للمجتمع الدولي كانت مناقشة مركزة ومتعمقة وحيوية. غير أنه كان من الممكن إحراز تقدم أكبر في المسائل الموضوعية وفي وضع التوصيات يعود بالفائدة على جميع الأطراف لو أبدى جميع الأطراف قدرا أكبر من روح المساومة ولو كان كل خبير مشارك في الاجتماع مستعداً لأن يرى على نحو أوضح وأن يقدّر ضرورة التسليم بما لدى مختلف أطراف الحوار من مبادرات وجهود إنمائية وتطلعات واستراتيجيات.

١٩- وهناك حاجة إلى سد الفجوة القائمة بين الشواغل المشروعة للبلدان الأم بشأن وجوب وجود معاملة نزيهة وضمان لمستثمريها وبين المخاوف المشروعة بالقدر نفسه لدى البلدان المضيفة إزاء إمكانية أن تؤدي عملية التحرير إلى الإضرار بمبادراتها وجهودها الإنمائية وتطلعاتها واستراتيجياتها المحلية والشواغل المشروعة للمستثمرين المحليين. ومن الضروري أن توضع في الاعتبار شواغل المستثمرين والمخاوف المشروعة للبلدان المضيفة إذا أريد لاتفاقات الاستثمار الدولية أن تكون موضع اهتمام الجميع وقادرة على الاستمرار.

٢٠- وينبغي أيضا وجود إدراك أكبر لكون الانقسام بين البلدان الأم والبلدان المضيفة يتزايد غموضا فيما يقوم العديد من البلدان (حتى البلدان النامية) بدور مزدوج هو دور البلد الأم والبلد المضيف، وفيما يجري الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر ويشارك المستثمرون من أبناء هذه البلدان أيضا في الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أخرى.

٢١- وأخيرا، ينبغي توجيه الشكر إلى الأمانة للمستوى الممتاز لتنظيم الاجتماع من الناحيتين الموضوعية واللوجستية. وأدت الروح المهنية التي أبداها جميع موظفي الأمانة إلى توفير الوثائق للخبراء وإلى وضع الاستنتاجات التي اتفق عليها في اجتماع الخبراء.

ثالثا- المسائل التنظيمية

ألف - عقد اجتماع الخبراء

١- وفقا لتوصية لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في الجلسة الختامية لدورتها الثانية المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧[٢] عقد اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وأبعادها الإنمائية في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وافتتح الاجتماع في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- انتخب اجتماع الخبراء في جلسته الافتتاحية العضوين التاليين لمكتبه:

الرئيس: السيد داتو جيغاثيسان (ماليزيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد زوران جوليفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣- أقر اجتماع الخبراء في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.3/1. وعليه كان جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- دراسة واستعراض اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وأبعادها الإنمائية عملا بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩(ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"

٤- اعتماد التقرير.

---

(٢) انظر تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الثانية (TD/B/44/14-TD/B/COM.2/7)، الفقرة ٥١.

دال - الوثائق

٤- عـُرض على اجتماع الخبراء، عند نظره في البند الموضوعي من جدول الأعمال (البند ٣) تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عنوانه "اتفاقات الاستثمار الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وصلتها بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار" (TD/B/COM.2/EM.3/2).

هاء - اعتماد التقرير

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥- اعتمد اجتماع الخبراء في جلسته الختامية المعقودة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الاستنتاجات المتفق عليها المستنسخة في الفرع أولاً أعلاه، وأذن للرئيس أن يـُعدّ موجزا للاجتماع (انظر الفرع ثانيا أعلاه).

المرفق

الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إسرائيل
إندونيسيا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
بوتسوانا
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
سنغافورة
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غينيا - بيساو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فييت نام
الكاميرون
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليتوانيا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
يوغوسلافيا

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.2/EM.3/INF.1.

٢- ومثل في الاجتماع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومثل في الاجتماع أيضا مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٣- ومـُثلت في الاجتماع الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية:

صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ومـُثلت في الاجتماع أيضا منظمة التجارة العالمية.

٤- ومـُثلت في الاجتماع المنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
وكالة التعاون الثقافي والتقني
منظمة العمل العربية
الجماعة الأوروبية
رابطة التجارة الحرة الأوروبية
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥- كما مـُثلت في الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

لجنة الكنائس المعنية بالشؤون الدولية
لجنة الأصدقاء العالمية للمشورة (كويكرز)
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
شبكة العالم الثالث
الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

أعضاء أفرقة المناقشة، والموارد من الأشخاص، والمشاركون بدعوة خاصة

أعضاء أفرقة المناقشة

السيد أ. ف. غانيسان، وزير التجارة السابق في حكومة الهند
السيد فريدريتش هامبرغر، المدير، المديرية العامة الثالثة - ألف، سياسة التنمية، اللجنة الأوروبية
السيد تشاكرامون فاسوكافانيتش، نائب الأمين العام، مكتب مجلس الاستثمار، تايلند
السيد خوسيه بوبلانو، ممثل المكسيك التجاري في كندا

الأشخاص من الموارد

السيد أ. أ. فاتوروس، أستاذ القانون الاقتصادي الدولي في جامعة أثينا، اليونان
السيد كامل حسين، محام أقدم في المحكمة العليا، في بنغلاديش
السيد كينيث ج. فانديفيلدي، أستاذ القانون، كلية توماس جفرسون للحقوق، سان دييغو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المشاركون بدعوة خاصة

السيد أندرز آنليد، نائب الممثل الدائم للسويد لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، فرنسا
السيد مايكل غرين، اقتصادي، إدارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة
السيد فولفغانغ كرايسيل - دورفلر، المقرر المعني بالاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار، البرلمان الأوروبي
السيد فولجنس باسونو، المدير، شركة الاستشارات المتعددة، واغادوغو، بوركينا فاصو
السيد الفاضل نائل حسن، المدير، الدائرة القانونية، شركة ضمان الاستثمار العربية، الصفاة، الكويت
السيد مايكل هيندلي، البرلمان الأوروبي
السيدة أليس لانداو، قسم العلوم السياسية، جامعة جنيف، سويسرا
السيدة فيرا نيكولاس - جيرفيس، المدير التنفيذي، أمبوريو للاستشارات التجارية والاستثمارية، سوامبسكوت، ماساشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية
السيد فرانسوا دي تنغي، الاتحاد الدولي للموثقين اللاتين، لوزان، سويسرا
السيد فرانسوا أولمان، هكسا للاستشارات، جنيف، سويسرا
السيد مارك فالياناتوس، أصدقاء الأرض، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
السيد كي هوي وي، المدير المساعد، الاستثمار والمالية، أمانة رابطة دول جنوب شرقي آسيا، جاكرتا، إندونيسيا
السيدة ليز فايس، كبيرة خبراء، أمانة ميثاق الطاقة، بروكسل، بلجيكا.

- - - - -